

«النهضة» ترفض تشكيل الجبالي حكومة جديدة وتواصل الاحتجاجات على اغتيال بلعيد



أحد مقرات حركة «النهضة التونسية» التي أحرقها محتجون على اغتيال المعارض بلعيد (أ.ف.ب)

شعارات ضد النهضة» في إشارة الى حزب حركة النهضة الإسلامية الحاكم. وفي العاصمة تونس تجمع نحو 500 شخص في شارع الحبيب بورقيبة مطالبين رئيس الوزراء حمادي الجبالي بالرحيل ورفع المظاهرات شعار «لا تعديل لا تحويل... يا جبالي خذ كلابك واستقيل».

وقد أدت الاحتجاجات التي اندلعت أمس الأول إلى مقتل شرطي حسيما أكدت وزارة الداخلية التونسية التي قالت انه قتل في أحداث العنف والشغب التي حدثت بين متظاهرين ورجال الأمن بتونس العاصمة مساء أمس الأول.

وأوضحت الوزارة في بيان لها أمس ان الشرطي المدعو لطفي الراز (46 عاما) لقي حتفه جراء إصابته بحجارة في الصدر أثناء قيامه بعملية تفريق مجموعة من المحتجين كانوا يصعد الاعتداء على بعض المحال التجارية بمنطقة «باب الجزيرة» وسط العاصمة تونس. في غضون ذلك، أعلن المحامي التونسي احمد نجيب الشابي رئيس الحزب الجمهوري (وسط) المعارض أن اسمه مدرج على قائمة شخصيات مستهدفة بالاعتقال، وأنه يتمتع بحماية رسمية.

وقال الشابي في حوار مع اذاعة «ار تي ال» الفرنسية «أنا مهدد، وزارة الداخلية أعلمتني رسميا منذ أربعة أشهر اني ضمن قائمة شخصيات مستهدفة بالاعتقال. ورئيس الجمهورية (منصف المرزوقي) وضع لي حراسة أمنية منذ ثلاثة أو أربعة أشهر».

وسبب الإعتقال صدمة وهزة كبيرتين في صفوف الراي العام والطبقة السياسية في تونس. وقال احمد نجيب الشابي ان التحقيقات في اغتيال شكري بلعيد «لا تزال في بدايتها ولا يمكننا قول أي شيء».

لكنه انتقد «تراخي» السلطات في التعاطي القانوني مع أعمال عنف متكررة استهدفت معارضين وحقوقيين وصحافيين، وتورطت فيها جماعات دينية مشددة أو ميليشيات محسوبة على حركة النهضة الإسلامية الحاكمة. وندد الشابي الذي كان من أبرز معارضي الرئيس المخلع زين العابدين بن علي بـ «المجموعات الدينية المتطرفة التي هاجمت مهرجانات ثقافية وفنانين وتظاهرات سياسية ومطاعم وحانات». وقال انه «يريدون اقامة ديكتاتورية دينية عنيفة».

صخر الماطري صهر بن علي طلب اللجوء إلى سيشل

حكم عليه غيابيا في بلاده في قضايا فساد، توجه في ديسمبر الى سيشل حيث استجوب لدى وصوله الى المطار الدولي للبلاد. ثم غادر على الفور البلاد كما أعلنت حينها فيكتوريا بدون توضيح وجهته التالية. وقد هرب صخر الماطري من تونس قبيل سقوط نظام بن علي في يناير 2011 ولجا الى قطر التي أعلنت ابعاده في سبتمبر الماضي. وقبل سقوط بن علي كان صخر الماطري يقدم على انه خليفة المحتمل. وبفضل تحالفه مع الرئيس السابق اصبح في غضون سنوات قليلة رجل اعمال ناشطا في شتى القطاعات الاقتصادية. وقد صودرت أرصده او وضعت تحت ادارة الدولة.

هند صبري: أبكي دماً على تصفية «شكري بلعيد»

التونسية امام بيته. يذكر ان شكري بلعيد هو اول معارض تونسي لحكم الحزب الاسلامي وقد قتل على يد مجهولين امام بيته باطلاق اربع رصاصات على راسه وصدره.

تونس - وكالات: رفضت حركة «النهضة» المكون الرئيسي في التحالف الحاكم في تونس قرار رئيس الحكومة حمادي الجبالي بتشكيل حكومة كفاءات وطنية، وذلك على خلفية الاحتجاجات التي أشعلها اغتيال المعارض شكري بلعيد.

وقال نائب رئيس الحركة عبدالحميد الجلاصي - في تصريح خاص لهيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) أمس - «ان الحركة غير موافقة على الموقف الذي اتخذه رئيس الحكومة مساء أمس الأول في حل الحكومة الحالية، وتشكيل حكومة كفاءات وطنية للخروج من الوضع الحالي».

وأضاف ان الحركة ترى أن البلاد ما زالت في حاجة إلى حكومة تضم شخصيات سياسية وائتلافية تحظى بدورها بقاعدة سياسية، نافيا علم الحركة باقتراح رئيس الحكومة تشكيل حكومة جديدة.

من جانبه، قال رئيس حركة «وفاء» عبدالرؤف العبادي «ان حديث حمادي الجبالي عن تشكيل حكومة كفاءات وطنية لا يمكن اعتباره سوى تنازل لنداء تونس بعد الابتزاز الذي حصل ضد الحكومة وحركة النهضة عقب وفاة شكري بلعيد».

وأوضح أن قرار الجبالي جاء استجابة وتنازلاً للثورة المضادة، مضيقاً ان كلاما سياسيا عن تشكيل حكومة كفاءات وطنية في هذا الظرف يعتبر كلاما فارغا لأنه يتحدث عن شيء مفقود».

وتحسبا للتطورات الميدانية المتدهورة في تونس قررت فرنسا اغلاق مدارسها في تونس اليوم وغدا حسيما أعلنت السفارة الفرنسية في تونس.

وقالت السفارة في بيان مقتضب ان المدارس الفرنسية في تونس «ستكون مغلقة استثنائيا يومي الجمعة والسبت».

ميدانيا، قال شهود لـ «رويترز» ان الشرطة أطلقت قنابل الغاز لتفريق مئات الشبان في مدينة قصبة بجنوب تونس كانوا يحتجون على مقتل الزعيم المعارض.

وقال احمد العيسوي وهو شاهد من مدينة قصبة لـ «رويترز»: «المئات خرجوا في مسيرة احتجاج ضد مقتل بلعيد لكنها تحولت الى مواجهات مع الشرطة التي ألقت قنابل الغاز بينما يلقي المتظاهرون الحجارة ويرفعون

هي على تماس مع الثورة السورية وعلى هذا المطلوب قطع تواصل عرسال مع الداخل السوري، وكل الكلام عن وجود متطرفين في عرسال مرتبط بهذا الواقع.

في هذا الوقت طلب الرئيس ميشال سليمان، ولأول مرة، من القضاء القيام بالمقتضى القانوني، حيال كلام النائب سليمان فرنجية تناول فيه الرئيس شخصيا وذلك في ضوء المادتين 60 و 80 من الدستور اللبناني.

وتنص المادة 60 على «... لا يمكن اتهام رئيس الجمهورية بالجرائم العادية او لعنتي خرق الدستور والخيانة العظمى الا من قسبل مجلس النواب، وبغالبية الثلثين ويحاكم امام المجلس الأعلى لحاكمه الرؤساء والوزراء المنصوص عنه في المادة 80 من الدستور عينه، والذي يتالف من سبعة نواب يجري اختيارهم بالانتخاب من مجلس النواب إضافة الى ثمانية قضاة من الدرجة الأعلى».

وكان النائب فرنجية ادعى ان الرئيس سليمان تعهد لهيئة خارجية ما، بعدم تمكن قوى 8 آذار من الفوز بالانتخابات النيابية المقبلة.

وعلى غير عاداته بعدم التعليق على مثل هذه الأقوال اكد الرئيس سليمان عبر بيان المختب الاعلام في رئاسة الجمهورية أنه ليس لديه اي التزامات او تعهدات تجاه اطراف داخلية او جهات دولية لاسيما منها فرنسا، وأنه لا يخضع لأي امراءات او توجيهات كانتا ما كانت، كما يؤكد بوجه خاص أنه ليس مكبلا او مقيدا بملفات او مرتبطا بوعود.

وعليه، وانطلاقا من الشفافية والصدق والالتزام بالمصلحة الوطنية العليا والمسؤولية القانونية، يطالب

من النائب سليمان فرنجية الذي كرر أكثر من موقف على هذا الصعيد، ان يودع القضاء اللبناني ما لديه، كما يطالب من القضاء القيام بالمقتضى القانوني في هذا السبيل وبخاصة في ضوء المادتين 60 و 80 من الدستور.

وعادة ما يحكم النائب فرنجية في حملته على الرئيس سليمان وجهة نظر النظام السوري، بينما يحكم على حملات العماد ميشال عون على رئيس الجمهورية التائر بمعطيات حزب الله الذي يتجنب التعامل المباشر.

● **بيروت عمر حنجر**

سليمان يحيل اتهامات فرنجية له إلى القضاء الدستوري

«حزب الله» يتهم إسرائيل بالوقوف وراء الاتهام البلغاري و«المستقبل» يتساءل عن عدم محاصرة الضاحية كما عرسال



تلاميذ عرسال يحملون علما لبنانيا بطول ألفي متر لتقديره إلى الجيش عربون محبة (محمود الطويل)

بقتل القوة الضاربة للمطلوب خالد حميد وهو داخل سيارته البيك آب والخطا الأكبر ان العملية تمت فيما قائد الجيش في باريس، وقد علم بها لاحقا وكذا الحال بالنسبة إلى قادة الأفرع الأمنية في البقاع، وأن الكلام التحريضي عن استعمال الفؤوس في قتل الجرحى وخاصة الرائد مشعلاني لا اساس له، وأن مشعلاني رجعت عليه سيارة الهفري العسكرية فعندما أصيب سائقها المعاون زهران و قتل، وبالتالي انه الراهب نقلا مستشهدين الي دار بلدية عرسال ولم يقتل داخل مبنى البلدية كما يزعم الحرضون.

وقال المشنوق ان محاصرة الجيش لعرسال من اجل توقيف المطلوبين لن يفيد لأن مساحة عرسال تساوي 5% من مساحة كل لبنان، لكن هذا الحصار سيرطب اسئلة الناس عن سبب عدم محاصرة الجيش للضاحية الجنوبية، حيث يفترض وجود المتهمين الأربعة باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

وناشد المشنوق رئيس الجمهورية تسليم التحقيق في هذه المسألة الى القضاء العسكري، مؤكدا ان احدا لن يسلم نفسه إلا للقضاء وليس للقوة او العضلات.

وردا على دعوة نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم الى اغلاق البؤر الأمنية المسلحة في لبنان، قال المشنوق: الشيخ نعيم يعلم ان حزبه اول من أنشأ البؤر المسلحة في لبنان، النائب جان اوغاسبيان قال ان الضغط على عرسال مردود الى كونها البلدة الإسلامية السننية الوحيدة في البقاع الشرقي، والتي

من جهة مروان شربل وزير الداخلية استبعد ان تترك الاتهامات البلغارية تداعيات على الوضع الحكومي.

لكن الامانة العامة لقوى 14 آذار اعتبرت في بيان لها ان تورط حزب الله في حادث بلغاريا يشكل اساءة كبيرة للبنان.

وحذر النائب جان اوغاسبيان (المتقبل) * من ارتدادات هذا الاتهام على مصالح اللبنانيين فيما لو قررت اوربوا اعتقال حزب الله منظمة ارهابية علما ان الاتهام البلغاري موجه حتى الان الى الجناح العسكري في الحزب.

الأوضاع الامنية في لبنان لاسيما في عرسال حضرت في الاجتماع الدوري للقيادات الامنية الذي عقد في مكتب المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم وحضره المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء اشرف ريفي والمدير العام لأمن الدولة اللواء جورج زعرة ومدير المخابرات العميد ادمون قاضل.

وياتي هذا الاجتماع الدوري تنفيذاً لقرارات مجلس الدفاع الاعلى وبناء على رغبة الرئيس ميشال سليمان.

وقد اذ ان أعلى عرسال امس اي اعتداء على الجيش في اي مكان وزمان وتقديموا بالتعازي والمعاون الزهران، مؤكدا انهم تحت سلطة الدولة علما ان هناك ستة مراكز أمنية داخل البلدة، وطالب الاهالي بتحقيق قضائي شفاف للكشف عن كل ما حصل.

نائب بيروت نهاد المشنوق قال في إذاعة عبر قناة المستقبل، ان خطا كبيرا حصل

الاتهام البلغاري لحزب الله بتفجير حافلة السياح الاسرائيليين في بورغاس برزت نقطة ضعف الاسبوع المقبل، في وقت يستمر الوضع في عرسال تحت الضوء الى جانب مواجهة رئيس الجمهورية ميشال سليمان، الحملات المنهجية القائمة ضده من طرف قوى 8 آذار والتي يعبر عنها العماد ميشال عون تارة والنائب سليمان فرنجية تارة اخرى، والتي تعكس خوف الرجلين من الاستحقاقات الدستورية المقبلة اكان على مستوى الانتخابات النيابية او التحضيرية الهائلة للاستحقاق الرئاسي المقبل.

فسي موضوع الاتهام البلغاري لحزب الله بتفجير حافلة السياح الاسرائيليين في بورغاس برزت نقطة ضعف تتمثل باعتراض المعارضة البلغارية على توجيه الاتهام للحزب قبل انتهاء التحقيقات لاقتها نقطة ضعف في رد حزب الله الذي قال ان الاتهام لا يعنيه لكنه لم ينف ذلك الاتهام بالشكل المباشر والحاسم.

اتهام الداخلية البلغارية لشخصين من حزب الله بتفجير حافلة السياح الاسرائيليين قابله لبنان الرسمي ممثلا بالرئيسين ميشال سليمان ونجيب ميقاتي بالترتيب في تحديد الموقف الرسمي للبنان من هذا الاتهام قبل الحصول على كامل المستندات من الجانب البلغاري.

ولوحظ ان الاتهام وصدر من خلال بيان لوزارة الداخلية البلغارية وتريد السلطات اللبنانية قبل اتخاذ اي موقف او ابداء اي رأي انتظار الاتهام القضائي الرسمي.

وكان حزب الله وفي اول تعليق له، اعتبر هذا الاتهام سياسيا.

وقال نائب الأمين العام الشيخ نعيم قاسم ان اسرائيل تقود حملة دولية ضد حزب الله وان هدفها تسليط الضوء على المقاومة لحضرتها، وان كل هذه الاتهامات لن تقدم او تؤخر ولن تغير الحقائق والواقع وهناك ابراق لبنانية تعبر عن المشايخ الاجنبية وتخدم المشروع الاسرائيلي ضد الحزب.

رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وعن سبب عدم طرح الموضوع في مجلس الوزراء قال انه اصدر بيانا يعكس الموقف اللبناني ولم تكن ثمة حاجة لطرح الموضوع في مجلس الوزراء.

تساءل: هل أخذ ماضي رأي الرئيس قبل أن يطلب رفع الحصانة عن حزب الخبير الدستوري اللبناني حسن الرفاعي لـ «الأنباء»: من حق الرئيس استعجال عمل القضاء وحرب يتمتع بحصانتين

رفع الحصانة داخل مجلس النواب، أكد الرفاعي انه لا يحق لرئيس المجلس ايضا رد طلب رفع الحصانة و حقوق الطب الى كل من لجنة الإدارة والعدل وهيئة مكتب المجلس لدراسته ورفع تقرير مفصل به وعرضه على الهيئة العامة التي تعود لها وحدها كلمة الفصل برقع الحصانة او رد الطب، واستدرك ردا على سؤال ان النائب حرب يتمتع بحصانتين، حصانة مجلس النواب وحصانة نقابة المحامين، ما يعني انه في حال وافقت الهيئة العامة لمجلس النواب على طلب رفع الحصانة عنه لن يكون بمقدور القاضي ماضي ملاحقة حرب أمام المحاكم ما

على تطبيق القوانين ان يطالب القضاء بتسريع التحقيقات والمحاكمات والبت في دعاوى وتأمين الحريات وحقوق المواطنين، مؤكدا من جهة ثانية ان تدخل الرئيس لاستعجال البت بالدعاوى لا يمكن اعتباره تدخلا بالشأن القضائي، لأنه شأن ما بين التدخل في تطبيق الأحكام او في مضمونها والمطالبة باستعجال التحقيقات لاسيما المتعلق منها بامن الدولة كمحاولة اغتيال النائب حرب، مذكرا من مهمهم الأمر بان كل مواطن اوروبي يحق له اقامة دعوى أمام محكمة حقوق الانسان يدعي فيها على القضاء في دولته فيما لو تآخر البت بملفه، وبالعودة الى ماضي طلب

ماضي (قال رئيس الجمهورية) لأن الرئيس لم يتدخل أساسا عام التمييز القاضي حاتم ماضي رفع الحصانة عن النائب بطرس حرب لملاحقته جزائيا بتهمة الإساءة لرئيس الجمهورية والقضاء، يسلك طريقه الى مجلس النواب عبر وزير العدل ويوجب كتاب من الأخير يطلب فيه من رئيس المجلس رفع الحصانة، لافتا الى ان كل من الأخيرين لا يستطيعان رد الطلب انما على وزير العدل ان ينظر بجديّة النقاط التي ارتكزت عليها الجهة المطالبة برقع الحصانة وابلغها الرأي، معتبرا في هذا السياق انه ليس على وزير العدل ان يأخذ بكلام القاضي

أكد الخبير الدستوري حسن الرفاعي ان طلب مدعي عام التمييز القاضي حاتم ماضي رفع الحصانة عن النائب بطرس حرب لملاحقته جزائيا بتهمة الإساءة لرئيس الجمهورية والقضاء، يسلك طريقه الى مجلس النواب عبر وزير العدل ويوجب كتاب من الأخير يطلب فيه من رئيس المجلس رفع الحصانة، لافتا الى ان كل من الأخيرين لا يستطيعان رد الطلب انما على وزير العدل ان ينظر بجديّة النقاط التي ارتكزت عليها الجهة المطالبة برقع الحصانة وابلغها الرأي، معتبرا في هذا السياق انه ليس على وزير العدل ان يأخذ بكلام القاضي

أخبار وأسرار لبنانية

● **ترميم علاقة سليمان الحريري:** تقول أوساط قريبة من الرئيس سعد الحريري ان التقاءه مع الرئيس ميشال سليمان في رفض المشروع الأرفونديسي، فتح الباب أمام إعادة ترميم العلاقة بينهما بعد «الانتكاسة» العابرة التي تسبب بها الاختلاف حول القانون النسيبي، وهو ما سيشكل عاملا ايجابيا في الاتفاق على المرحلة السياسية المقبلة قبل ان يصار الى إجراء الانتخابات.

● **بكركي يتجاهل مبادرة الحريري:** لم يصدر عن بكركي حتى الآن أي موقف بشأن مبادرة الحريري السياسية، باستثناء ما وزعته مصادر المستقبل عن الاتصال الهاتفى الذي أجراه البطريرك بشارة الراعي بالحريري والذي أثنى خلاله على «عدد من العناوين والافكار التي تضمنتها هذه المبادرة»، معتبرا انها «تشكل مساحة حوار وتقارب تساهم في تفعيل الحوار بين اللبنانيين لما يصيب في مصلحةهم الوطنية المشتركة العليا». وقالت المصادر الراعي

والحريري «اتفقا خلال الاتصال على المتابعة».

(بيان مجلس المطارنة الموارنة اول من امس لم يتطرق الى مبادرة الحريري واقتراح قانون الانتخاب الصادر عن تيار المستقبل ووردت فيه إشارة مقتضبة حول اختيار القانون الأمثل، بحيث يحقق التمثيل الوطني تمثيلا يطمئن جميع المواطنين، ويطبق قاعدة المناصفة الحقيقية والتساوي بين المسيحيين والمسلمين وفقا للمادة 24 من الدستور).

● **ترتيبات لزيارة عون إلى فرنسا:** تجري اتصالات بين الرابية وجهات فرنسية عبر النائب سسيمون لبي رما لترتيب زيارة للعماد ميشال عون الى باريس للقاء الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند. ولم يتحدد موعد لهذه الزيارة حتى الآن بانتظار الاتفاق على برنامجها خصوصا ان عون يريد ان يعقد لقاءات عمل مع مسؤولين فرنسيين وعلى مستويات عدة.

● **مخاوف أمنية تعرقل الانتخابات:** تنقل أوساط رئيس «جبهة النضال الوطني» النائب وليد جنبلاط عنه مخاوفه من حصول طارئ أممي كبير يفرض الانتخابات النيابية المقبلة ويعطلها، إضافة الى مخاوف كثيرة بدأت تلقي بظلالها من جراء محاولات إثارة الغرائز وتحريك الخطاب المذهبي والطائفي على خلفيات كثيرة ومتعددة الجوانب والجهات، والخوف الأكبر هو من أن تترك هذه الأجواء انعكاساتها على الأرض بحصول إشكالات أمنية متفجرة،

وحيث إن خطابات معظم الجهات بدأت تصب في خانة التوتير، فيما برزت تحذيرات من جهات أمنية شرعية عن وجود مخططات فتوتية، في سياق متصل، ترى أوساط قريبة من تيار المستقبل أنه مع الضغوط الكبيرة التي يواجهها حزب الله إقليميا بفعل الأحداث الجارية في سورية، ودوليا مع اتهام بلغاريا بقتل بلعيد من الحزب بالشلوع في جريمة تفجير «بورغاس»، يبدو أن الحل الأفضل

بالنسبة للحزب هو ضمان استمرار الوضع الراهن على حاله، بدءا من الحكومة وصولا إلى التمديد لمجلس النواب تحت حجج مختلفة، تبدأ مع تأجيل «تقني» للانتخابات، وقد تنتهي مع ما لا يرغب أي من اللبنانيين اختبارها: حدث أممي يحتم تأجيل إجراء الانتخابات.

● **ليبيا ترحل لبنانيين على خلفية مذهبية:** بدأت ليبيا اجراءات ترحيل اللبنانيين على خلفية مذهبية تحت شعار السعي لنشر المذهب الشيعي تحت غطاء إيراني.

الوزير السابق طارق مكري الموجود في ليبيا كعمثل للامن العام للامم المتحدة، أكد لصحيفة «الأخبار» الليبروتية ذلك، وشبه الامر بالعقاب الجماعي، وقال ان الجهات الليبية منعت موظفين لبنانيين طلبتهم الامم المتحدة للعمل ضمن مهامها في ليبيا لاسباب تتصل بخلفياتهم المذهبية.

يشار الى ان في ليبيا 18 ألف لبناني يعملون هناك.